الأمم المتحدة

A/C.2/68/SR.15

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
27 November 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيدة ريبيدا (نائبة الرئيس) ..... (رومانيا)

المحتويات

البند ٢٢ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا (تابع)

(ب) المؤتمر العشري الشامل لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-52448 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظرا لغياب السيد ديالو (السنغال)، ترأست الجلسة نائبة رئيس اللجنة، السيدة ريبيدا (رومانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

البند ٢٢ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

(أ) **متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا** (A/68/88-E2013/81 و A/68/88/Corr.1-E/2013/81/Corr.1 و A/68/217) (تابع)

(ب) **المؤتمر العشري الشامل لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية** (A/68/157) (تابع)

١ - **السيد بنغالي** (بوركينا فاسو): قال إن الافتقار إلى منافذ برية إلى البحر والبعد عن الأسواق العالمية وتكاليف النقل عوامل تعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية غير الساحلية. وأضاف يقول إن برنامج عمل ألماتي لعام ٢٠١٣ يوفر إطارا ملائما للتعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر. واستدرك قائلا إن ثمة عوامل عديدة تحد من تقدم البلدان النامية غير الساحلية نحو المشاركة في التجارة الدولية، تشمل ارتفاع تكاليف النقل وتغير المناخ والنمو السكاني.

٢ - واسترسل قائلا إن برامج بوركينا فاسو الوطنية لتحقيق النمو والتنمية والقضاء على الفقر دأبت على إدماج برنامج عمل ألماتي في عملها خلال العقد الماضي. وأضاف أن حكومة بلده تعمل مع شركائها من أجل تحسين سبل الاتصال وتيسير الاستيراد والتصدير عبر كوت ديفوار وتوغو وغانا وبنن. كما انضمت بوركينا فاسو إلى برنامج لتيسير النقل في غرب أفريقيا، وهو الأمر الذي كان له آثار إيجابية ملموسة على نقل البضائع من حيث الكلفة والوقت. وبالرغم من التقدم المحرز، فإن من شأن التنفيذ الشامل لبرنامج عمل ألماتي أن يحقق نتائج أكثر أهمية.

٣ - وأعرب عن تفاؤل وفده إزاء الاجتماع الأفريقي الذي انعقد مؤخرا لتقييم التقدم في تنفيذ برنامج عمل ألماتي وإزاء قرار الجمعية العامة الدعوة إلى عقد المؤتمر العشري لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي. وأضاف أنه ينبغي أخذ مسألة البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة في الحسبان عند صياغة خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥. وأشار إلى أن حكومة بلده على يقين بأن التنفيذ الفعال لتدابير محددة تعكس المجالات الخمسة ذات الأولويات لبرنامج عمل ألماتي سيسهم بشكل كبير في تطوير نظم النقل العابر الناجعة اللازمة لتمكين البلدان النامية غير الساحلية من المشاركة في النظام التجاري الدولي.

٤ - **السيد سيماتي** (توفالو): حثّ الأمم المتحدة على إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما إعادة النظر في مسألة الصندوق الاستئماني السيادي لتوفالو بوصفه أداة لتعزيز الاستدامة المالية للبلد بالنظر إلى قلة الخيارات المتاحة للتنويع الاقتصادي.

٥ - وقال إن توفالو ماضية في الطريق الصحيح نحو تحقيق أربعة من أهدافها الإنمائية للألفية وتتوفر لديها الإمكانات اللازمة لتحقيق ثلاثة أهداف أخرى. إلا أن تحقيق الهدف المتصل بالقضاء على الفقر أمر غير مرجح نظرا لاعتماد توفالو الكبير على المعونات والتحويلات.

٦ - وأعرب عن تقدير بلده لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتأجيل النظر في رفع اسمه من قائمة أقل البلدان

نموا نظرا لضعفه الشديد أمام الظواهر الطبيعية وافتقاره إلى الفرص الإنتاجية وفشله في ما يتعلق بمؤشر الضعف الاقتصادي. واختتم قائلا إن التوقعات المتصلة بارتفاع مستويات البحر تفيد بأن توفالو مهددة بخطر أن تغمرها المياه. وبالتالي، ينبغي تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة على وجه الاستعجال والتكيف مع تغير المناخ وتعويض الدول الجزرية الصغيرة النامية التي يلحقها ضرر كبير.

٧ - السيد دا كروز (أنغولا): قال إن أقل البلدان نموا أحرزت بعض التقدم في اتجاه بلوغ الأهداف المحددة في برنامج عمل إسطنبول إلا أن الفقر المدقع يسود في معظمها. وأشار إلى أن أوجه عدم المساواة لا تزال تزداد وأن التصنيع لا يساهم سوى بنسبة ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي وأن الاقتصادات تفتقر إلى التنويع، وهي بالتالي ضعيفة، وأن معدل البطالة مرتفع في صفوف الشباب. ومضى قائلا إن أنغولا تدعو إلى التنفيذ الكامل لبرنامج عمل إسطنبول، تمشيا مع تقرير الأمين العام، بهدف تمكين أقل البلدان نموا من الخروج من هذه الفئة.

٨ - وذكر أن الاقتصاد الأنغولي سجل تباطؤا خلال الأربع سنوات الماضية جراء الأزمة الاقتصادية العالمية، لكن البلد يشهد حاليا تحولات اقتصادية وسياسية سريعة. ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد البلد بنسبة ٨,٢ في المائة خلال السنة الجارية بفضل القوة التي تتمتع بها قطاعات الطاقة والنقل والبناء. وأضاف أن الحكومة سرَّعت من وتيرة الاستثمار بهدف إيجاد فرص العمل والتنويع الاقتصادي مع الحد في الوقت ذاته من إمكانية تعرض أنغولا للصدمات الخارجية. ولقد أُحرِز تقدم في مجالي التعليم والرعاية الصحية. وتعزى التحسنات التي تحققت إلى الاستراتيجية الوطنية الحكومية للحد من الفقر وإلى البرنامج الإنمائي الوطني الخمسي، الذي ركز على المناطق الريفية بهدف تحسين الظروف المعيشية الأساسية ورفع متوسط الدخل من أجل دفع عجلة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٩ - واسترسل قائلا إن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية كانت قد خلُصت إلى أن أنغولا تتوفر على المؤهلات اللازمة لرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٢. واستدرك قائلا إن الاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية يظلان أساسيين ودعا الشركاء الإنمائيين إلى تعزيز معونتهم للمساعدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يتفق مع أهداف برنامج عمل إسطنبول. وأضاف أنه من المهم جدا بالنسبة لأقل البلدان نموا الالتزام التزاما قويا بالعمل على رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا وبأخذ زمام العملية بنفسها.

١٠ - **السيد وانغ** (الصين): قال إن الدعم الفعال لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية يعد من العناصر الأساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية والنمو على الصعيد العالمي. وأضاف أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز تنفيذ برنامجي عمل ألماتي وإسطنبول وأن يحترم إرادة قيادات البلدان النامية فيما يتعلق بالتنمية الذاتية. كما يتعين على البلدان المانحة الوفاء بالتزاماتها فيما يخص المساعدة الإنمائية الرسمية وتعزيز حجم الدعم المقدم إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، مع التركيز بوجه خاص على التنمية المستدامة. وينبغي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يُدمج برنامجي عمل ألماتي وإسطنبول في البرامج القطرية والإقليمية وأن يشجع التعاون بين بلدان الجنوب من خلال دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لمساعدة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية. وأشار إلى أنه ينبغي تعزيز مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لكفالة تقديم الدعم الملائم إلى البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وقال إن نتائج المؤتمر العشري الشامل لاستعراض تنفيذ برنامج عمل

ألماتي ستكون مهمة في صياغة خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥. وأضاف أن الصين ستعمل، بوصفها بلدا من بلدان المرور العابر، على دعم تنمية البلدان النامية غير الساحلية.

١١ - وذكر أن الصين التزمت بإلغاء التعرفة الجمركية بالنسبة لـ ٩٧ في المائة من الأصناف الخاضعة للضرائب المستوردة من أقل البلدان نموا التي تربطها بها علاقات دبلوماسية. وقال إن الرئيس أعلن عن سلسلة من المبادرات لدعم التنمية الأفريقية وإن الحكومة نظمت عددا من الدورات التدريبية لبناء القدرات لفائدة مسؤولين حكوميين من البلدان النامية. وأضاف أن الصين انضمت إلى العديد من اتفاقيات العبور الدولية وانخرطت أيضا في تيسير التجارة الإقليمية مع البلدان النامية غير الساحلية سعيا منها إلى تنفيذ برنامج عمل ألماتي.

١٢ - **السيد ريكشياردي** (باراغواي): قال إن القوة الأساسية لبرنامج عمل ألماتي تكمن في إقراره بالصلة بين اتخاذ خطوات محددة في المجالات الخمس ذات الأولوية بما يضمن إدماج البلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي وتحقيق الأهداف الإنمائية وتحسين ظروف عيش السكان. وأشار إلى أن بلده أحرز تقدما مرضيا في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في ما يتصل بحصول الجميع على المياه والخدمات الصحية. غير أنه أشار إلى الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بأهداف أخرى من قبيل تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال التعليم والحد من وفيات الرضع.

١٣ - وأشار إلى أنه بالرغم من أن الجزء الكبير من صادرات بلده يُنقل عن طريق النهر أو البحر، فإن الثلث منها ينقل برا. ومضى قائلا إن الحالة الرديئة لشبكة السكة الحديدية والتأخيرات عند الحدود الدولية فضلا عن الإجراءات الجمركية لبلدان المرور العابر كلها عوامل يترتب عليها خسائر مالية. وتصادف الصعوبات نفسها فيما يتعلق بالواردات. وقال إنه من المهم تطوير بنى تحتية أفضل وتيسير التجارة العابرة للحدود الوطنية وتجارة المرور العابر لفائدة باراغواي والبلدان النامية غير الساحلية عموما. وذكر أن باراغواي ماضية في تطوير قطاع الخدمات بهدف النهوض باقتصاد وطني شامل ومتنوع إلا أن هذا القطاع يتأثر بشكل خاص بتكاليف العبور. وقال إنه لا بد لجولة مفاوضات الدوحة أن تفضي إلى اتفاق بشأن تيسير التجارة.

١٤ - وقال إن باراغواي تعرب عن ارتياحها للاعتراف الذي حظيت به كنقطة وصل مهمة بين منطقة المحيط الأطلسي ومنطقة المحيط الهادئ خلال القمة الثالثة والعشرين لرؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية وتحث بلدان المرور العابر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على المشاركة بشكل فعال في المؤتمر الإقليمي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي المزمع عقده في أسونسيون عما قريب.

١٥ - **السيد بهاتاراي** (نيبال): قال إنه من المستبعد أن تتمكن أقل البلدان نموا من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ بالنظر إلى الضعف الذي تعاني منه. ويجب على المجتمع الدولي أن يُنفذ برنامج عمل إسطنبول لمواجهة كافة العوامل التي تعيق جهود أقل البلدان نموا، وهي تدني المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي وبطء نمو قطاع الخدمات وأوجه العجز في مجال الطاقة وآثار تغير المناخ. وأضاف أنه من المهم جدا الوفاء بالالتزامات المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والقيام، على نحو ما ينص عليه برنامج عمل إسطنبول، باستعراض الالتزامات المتعلقة بالمعونة وتعزيزها في عام ٢٠١٥. وأشار إلى أن وفد بلده يدعو إلى إنشاء مصرف للتكنولوجيا يخصص لمساعدة أقل البلدان نموا في الحصول على التكنولوجيا الجديدة ونشرها دعما لجهود التنمية. وأضاف أنه من المهم تعزيز كافة أشكال التعاون،

أي التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٦ - واسترسل قائلا إن التنمية في نيبال تتعثر عموما بفعل عدم قدرة البلد على المشاركة بصورة تنافسية في التجارة الدولية بسبب جملة أمور منها افتقارها إلى منفذ إلى البحر وإلى التكنولوجيا الحديثة. وأضاف أن ثمة حاجة إلى إقامة تعاون ثنائي ودون إقليمي وإقليمي لتطوير بنى تحتية متنوعة وتيسير التجارة كي يتسنى رفع اسم نيبال من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠.

١٧ - وأشار إلى أن تعزيز التعاون الدولي سيكون ضروريا خلال العقد المقبل لمساعدة البلدان غير الساحلية النامية على خفض تكاليف المعاملات والعبور وتعزيز القدرة الإنتاجية وتنويع الصادرات وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وبناء المرونة الاقتصادية. وأضاف أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على إدراج احتياجات أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية النامية إدراجا تاما في المناقشات الجارية بشأن التمويل من أجل التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ وفي العمليات الأخرى ذات الصلة.

١٨ - **السيد ناينغ** (ميانمار): قال إن أقل البلدان نموا ما زالت تكافح من أجل تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. ويتعين على المجتمع الدولي تزويدها بالمزيد من المساعدة لتحقيق التحول الهيكلي، على النحو المبين في برنامج عمل إسطنبول. وأضاف أن بناء القدرات الإنتاجية ينبغي أن يكون في صلب الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا لتحقيق التنمية والنمو المستدامين.

١٩ - ورأى أنه بالرغم من تصنيف ميانمار في فئة أقل البلدان نموا، فإنها لم تتلق دعما كبيرا من أجل التنمية التجارية أو الاقتصادية خلال العشرين سنة الماضية. وأضاف أن المعونة التجارية تعتبر حيوية لبناء البنية التحتية وتعزيز القدرة الإنتاجية. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي أخذ من جديد يمنح امتيازات لميانمار بموجب نظام الأفضليات المعمم، غير أن البلد ليس مؤهلا بعد للاستفادة من إمكانية وصول كافة صادراته إلى الأسواق دون إخضاعها للرسوم الجمركية أو لنظام الحصص. واستنادا إلى تقرير صادر عن الأمم المتحدة، تلقت ميانمار أقل حجم من المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة لأقل البلدان نموا خلال سنة ٢٠١٢. ويتعين على الاتحاد الأوروبي والبلدان المانحة أن تقدم المساعدة لتعزيز القدرات والتنمية في المجال التجاري.

٢٠ - وذكر أن حكومة بلده تضطلع حاليا بتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي واجتماعي بهدف تمكين ميانمار من الوفاء بمعايير الخروج من فئة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠ والانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة وتحقيق نمو اقتصادي مطرد بمعدل ٧,٧ خلال السنوات الخمس المقبلة.

٢١ - **السيد دورجي** (بوتان): قال إنه بالنظر إلى التحديات الخطيرة التي تواجه أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية سيتعذر على معظمها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأشار إلى أن اقتصاد بوتان سجل خلال السنوات الخمس الماضية نموا بمعدل متوسطه ٨ في المائة، ولم يتجاوز فيه معدل البطالة نسبة ٣ في المائة، كما أنه أحرز تقدما ملموسا في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في مجال الحد من الفقر. واستدرك قائلا إن الاقتصاد يظل ضعيفا ويعتمد على المعونات والواردات.

٢٢ - ومضى بالقول إن بوتان ضمنت استراتيجياتها الإنمائية الوطنية أولويات برنامج عمل إسطنبول، وتلتزم التزاما تاما بوضعها قيد التنفيذ. ورغم أن الاعتراف الدولي بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ولد دعما ملموسا، يجب العمل على إدراج وتعميم هذه الاحتياجات

في خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥، مع التركيز على التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي وتعزيز القدرة على الإنتاجية وبناء قدرة التكيف مع الصدمات الخارجية. وذكر أنه ينبغي للبلدان المتقدمة الوفاء بالتزاماتها في ما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وينبغي لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تُترجم الولايات السياسية إلى أنشطة إنمائية على أرض الواقع. واختتم بالقول إن بوتان تؤيد اقتراح الأمين العام بتعزيز مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٣ - **السيدة شاندا** (زامبيا): قالت إن تنفيذ برنامج عمل إسطنبول ينبغي أن يشمل التنمية البشرية والاجتماعية، بالإضافة إلى حفز النمو الاقتصادي. وأشارت إلى ضرورة أن تبذل زامبيا وشركاؤها الإنمائيون جهودا متضافرة لتحقيق الأهداف المحددة في البرنامج. ويتعين على وجه الخصوص التصدي لمستويات الفقر المرتفعة والقيود المفروضة على النمو الاقتصادي والعقبات الهيكلية.

٢٤ - وأشارت إلى أن خطة التنمية في زامبيا تركز على تطوير البنى التحتية والتنمية البشرية بالنظر إلى أهميتهما في تحقيق نمو اقتصادي مطرد. ومضت قائلة إن وفد بلدها يدعو الحكومات والمنظمات غير الحكومية والشركاء الإنمائيين إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني لرصد تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. واعتبرت أن التعاون القوي سيمكن أقل البلدان نموا من الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠.

٢٥ - وقالت إنه ما لم تتم معالجة الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، فإن تلك البلدان ستظل تعاني من محدودية القيمة المضافة. وتشمل تلك الصعوبات عدم كفاية البنى التحتية والطاقة الإنتاجية المحدودة والافتقار إلى المعرفة العلمية والتقنية. وأضافت أن زامبيا تدعو المجتمع الدولي إلى تنفيذ الإجراءات الخاصة المحددة في برنامج عمل ألماتي وبالإضافة إلى ذلك التركيز على تطوير البنى التحتية الخاصة بالنقل والنمو المطرد وتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتعميق التكامل الإقليمي وتعزيز القدرات. وفي الختام، أكدت من جديد اقتناع بلدها بأن مسؤولية القضاء على الفقر وضمان الرفاه للجميع تقع أساسا على عاتق أقل البلدان نموا نفسها.

٢٦ - **السيد غوماكوي** (بوتسوانا): قال إن افتقار البلدان النامية غير الساحلية إلى منافذ برية إلى البحر يجعلها شبه غائبة عن الأسواق الدولية. وعلاوة على ذلك، رغم الارتفاع الكبير الذي سجلته تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي نحو هذه البلدان على مر السنين، لم يصل إليها فعليا في عام ٢٠١٢ سوى ٥ في المائة من إجمالي هذه التدفقات.

٢٧ - وأضاف أنه ينبغي للشركاء الإنمائيين زيادة دعمهم المالي والتقني وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي. وأوضح أن تغير المناخ يزيد من ضعف هذه البلدان النامية غير الساحلية إزاء الكوارث الطبيعية وأن آثار مثل هذا التغير تزيد من مخاطر تعرضها لانعدام الأمن الغذائي والجفاف. وأشار في سياق حديثه إلى توسيع نطاق الميزانيات الخاصة بالمشاريع الهيكلية الحيوية، كالسدود مثلا، على نحو منتظم ليشمل تدابير الطوارئ من أجل مواجهة التغيرات البيئية المحتملة، مما يجعل إنجاز هذه المشاريع أمرا صعبا. ويتعين بالتالي على المجتمع الدولي أن يساعد هذه البلدان على تعزيز قطاعها الزراعي من خلال نقل التكنولوجيا بهدف تحسين الأمن الغذائي.

٢٨ - وقال إن بوتسوانا تواصل مواءمة سياساتها الوطنية مع برنامج عمل ألماتي، كما تعمل مع البلدان المجاورة على مبادرات تهدف، في جملة أمور، إلى تطوير البنى التحتية وتحسين الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وذكر أن وفد بلده يرحب بتوصيات الأمين العام التي تدعو

المجتمع الدولي إلى مواصلة تزويد هذه الجهود بالمساعدة التقنية والمالية والمساعدة في مجال بناء القدرات. وأضاف أن بوتسوانا مستعدة لإقامة شراكات ومشاريع تعاونية لتطوير مشاريع بنى تحتية كبرى، كشبكات السكك الحديدية والطرق السريعة ومنشآت حفظ المخزونات غير المغلفة.

٢٩ - **السيد مسوسا** (ملاوي): قال إن حكومة بلده تقدر الجهود التي يبذلها الشركاء الإنمائيون لدعم أقل البلدان نموا ولكنها تدعو إلى تقديم المزيد من المعونة لتمكين هذه البلدان من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وأعرب عن أمله في أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم لها من خلال الاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة في بناء القدرات والدعم التقني بالإضافة إلى الدعم في مجال البحث والتطوير.

٣٠ - ومضى يقول إن برنامج عمل إسطنبول ينبغي أن يُنفذ بفعالية لتمكين نصف البلدان في أقل البلدان نموا من الخروج من هذه الفئة. وأشار إلى أن ملاوي قد أدرجت أهداف البرنامج في استراتيجيتها الوطنية للنمو الاقتصادي المستدام، والتنمية الاجتماعية، والدعم الاجتماعي وإدارة مخاطر الكوارث، وتطوير البنى التحتية، وتحسين الحوكمة والمسائل الشاملة لعدة قطاعات.

٣١ - واسترسل قائلا إن بلاده تود أن تضم صوتها لأصوات الدول النامية غير الساحلية للتأكيد على أهمية إدماج احتياجات هذه البلدان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واختتم بالقول إن بلده يدعو الشركاء الإنمائيين لإبداء التزام متجدد إزاء تنمية البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة.

٣٢ - **السيدة نوسيسي** (جنوب أفريقيا): قالت إن أقل البلدان نموا لا تزال تعاني انخفاض نصيب الفرد من الدخل وانخفاض مستويات التنمية البشرية والمعوقات الاقتصادية والهيكلية، مما يحد من قدرتها على التصدي للصدمات الداخلية والخارجية. وأشارت إلى أن هذه المشاكل تفاقمت بفعل التحديات الجديدة كالتقلبات في الأسواق العالمية وأسعار الطاقة والسلع الأساسية والأمن الغذائي. وذكرت أن أقل البلدان نموا أبعد ما يمكن عن المسار الصحيح فيما يخص الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وأضافت أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، تضم أكبر عدد من البلدان الأقل نموا في العالم، ولذلك فإن جنوب أفريقيا تعطي الأولوية للمبادرات الإنمائية الإقليمية التي تُعنى بأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. كما ذكرت أن جنوب أفريقيا تعرب عن دعمها للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي، وتعتبر من المهم تطوير نظم النقل التي تراعي احتياجات البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، على حد سواء.

٣٣ - وبالرغم من أن المسؤولية عن تحقيق التنمية تُعزى بالأساس إلى حكومات البلدان النامية، فمن واجب المجتمع الدولي والشركاء الإنمائيين ضمان الوفاء بهذه الالتزامات، والتأكد من أن المساعدة الإنمائية الرسمية تتماشى مع أولويات بناء القدرات الإنتاجية للدول المستفيدة. ويجب عكس منحى الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٤ - وأضافت أن أقل البلدان نموا لم يكن لها سوى مسؤولية ضئيلة في تغير المناخ لكنها أكثر من تضرر بفعله. وسيكون بالتالي من العدل أن يساهم المسببون الرئيسيون للانبعاثات في تعزيز قدرة أقل البلدان نموا على التصدي لتغير المناخ. وذكرت أن المشاكل التي تواجهها هذه البلدان يجب أن تتصدر المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومضت قائلة إن التعاون بين بلدان الجنوب يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لأقل البلدان نموا لكنه لا يمكن أن يحل محل التعاون بين بلدان الشمال والجنوب. وذكرت أن جنوب أفريقيا ستواصل العمل مع البرازيل والهند للتصدي للفقر والتحديات الأخرى، مثل الصحة وفيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز والصرف الصحي والحصول على مياه الشرب المأمونة، من خلال منتدى الحوار بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.

٣٥ - **السيدة روبل** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه بالرغم من أن أقل البلدان نموا سجلت إجمالا معدل نمو قوي نسبيا خلال السنوات العشر الأخيرة، فقد اختلف معدل هذا النمو بشكل ملحوظ من بلد لآخر. وأضافت أن بعضا من الاختلافات يُعزى إلى عوامل مثل النزاعات المسلحة، في حين تعزى أخرى بشكل واضح إلى أعمال من قبيل التنويع الاقتصادي والاستثمار في مجال توفير تعليم ذي جودة وتعزيز هياكل الإدارة العامة. وأضافت أن الولايات المتحدة تدعم أقل البلدان نموا من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية؛ كما أنها تدعم الجهود متعددة الأطراف والإقليمية وجهود القطاع الخاص، في مواجهة تحديات التنمية.

٣٦ - وينبغي أن تُركز الجهود على إنشاء نظم نقل فعالة وعلى تيسير التجارة، مما من شأنه أن يساعد على حفز القدرات الإنتاجية وتنويع الصادرات وتعزيز القدرة على التصدي للصدمات الداخلية والخارجية. وأضافت أن الولايات المتحدة الأمريكية ترحب بالمناقشات الجارية حول تطوير الأبحاث العلمية والتكنولوجية في أقل البلدان نموا، وتحسين التواصل بين الباحثين والمؤسسات البحثية على الصعيد العالمي. وأشارت إلى أنه ينبغي للمجتمع الدولي زيادة حجم الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، مما من شأنه أن يساعد بدوره على إيجاد بيئة مستقرة يمكن التنبؤ بها تكون مؤاتية للاستثمار. وقالت إن من شأن التزامات حكومية واضحة بتقاسم مكاسب التنمية بين كافة قطاعات المجتمع أن تستقطب المساعدة الإنمائية، الرسمية. وأضافت أنه ينبغي للبلدان أن تسعى إلى إشراك النساء والشباب والفئات المحرومة في اقتصاداتها بهدف تحقيق الازدهار الدائم. كما أشارت إلى أنه لا ينبغي أن تُعطل مساعي الخروج من فئة أقل البلدان نموا بشكل فجائي اقتصادات البلدان النامية، وأنه يتعين بالتالي على الجهات المانحة والمستفيدة أن تخطط مسبقا بهدف التقليل من خطر حدوث ذلك.

٣٧ - **السيدة جيرغر** (برنامج الأغذية العالمي): متحدثة أيضا بالنيابة عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، قالت إنه بالرغم من الخطوات الكبيرة التي حققها المجتمع الدولي من أجل التخفيف من آفة الجوع وتحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، فإن ٨٤٢ مليون شخص لا يزالون لا يحصلون على الغذاء الكافي لضمان حياة صحية. وأشارت إلى أن ٢٩ في المائة من الأشخاص يعانون من سوء التغذية في أقل البلدان نموا. وما لم تضع التنمية البشرية في اعتبارها مسألتي التغذية والحصول على الغذاء، فستُقوض الاستثمارات في القدرات الإنتاجية.

٣٨ - وقالت إن الوكالات التي يوجد مقرها في روما أنشأت فريقا عاملا لمتابعة برنامج عمل إسطنبول، يركز على تعزيز الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي والتغذوي، والتنمية الريفية. وأشارت إلى أنه خلال السنوات القليلة الماضية، أبرزت مبادرات متعددة تجدد الالتزام العالمي بمعالجة قضية سوء تغذية الأطفال. وأضافت أنه ينبغي للبرامج المشتملة على شبكات الأمان الاجتماعي أن تتضمن أهدافا تغذوية واضحة يمكنها إحداث تحسنات تغذوية قابلة للقياس. ومضت قائلة إن برنامج الأغذية العالمي قاد مبادرات في عدد من أقل البلدان نموا سمحت لصغار المزارعين بالدخول إلى الأسواق وتحسين دخلهم والحصول على الغذاء. وأشارت إلى أن التركيز الأول لنظام معلومات الأسواق الزراعية الذي تستضيف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مقر أمانته، يشمل أربعة منتجات زراعية ذات أهمية خاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا، وهي القمح والأرز والذرة وفول الصويا.

٣٩ - واسترسلت قائلة إن الكوارث الطبيعية تمثل تهديدا دائما للأمن الغذائي ولسبل عيش صغار الملاك، خاصة في البلدان الأقل نموا، حيث تتفاقم آثارها بسبب ضعف المؤسسات والبنى التحتية، وأضافت أن برنامج الأغذية العالمي ومنظمة أوكسفام الأمريكية وشركة إعادة التأمين ''سويس ري'' اشتركت في تجربة مبادرة لإدارة المخاطر تستهدف صغار المزارعين لمساعدتهم على تحسين إدارة الموارد الطبيعية وتمكينهم من الحصول على الائتمانات البالغة الصغر وتغطية التأمين وزيادة حجم المدخرات. وذكرت أن برنامج الأغذية العالمي يعتبر من أكبر وكالات الأمم المتحدة العاملة مع أقل البلدان نموا في مجال تعبئة الموارد، إذ إن ما يناهز ٧٠ في المائة من نفقاته التشغيلية يصب في أقل البلدان نموا. وأضافت أنه لا يسعى فحسب إلى تغطية الاحتياجات الغذائية والتغذوية لتلك البلدان، ولكنه يسعى أيضا إلى تعزيز الأسواق المحلية. ففي عام ٢٠١٢، اشترى ٠٠٠ ٦٨٤ طن متري من الأغذية من أقل البلدان نموا. وخصص الصندوق الدولي للتنمية الزراعية منذ عام ٢٠٠٣ ما نسبته ٤٩ في المائة من مجموع قروضه ومنحه لأقل البلدان نموا.

٤٠ - ومضت قائلة إن سكان الحضر المتزايد عددهم سيعتمدون أكثر فأكثر على سكان المناطق الريفية الآخذ عددهم في التقلص للحصول على الغذاء وستثير الأحياء الفقيرة شديدة الاكتظاظ في المدن، فضلا عن المناطق الريفية المعزولة، مشاكل تتصل بالتغذية. وبالتالي، فإن إعادة تنشيط الإنتاج الزراعي وتنويعه في أقل البلدان نموا يعد من الأمور الحيوية. واختتمت قائلة إن الوكالات التي يوجد مقرها في روما تعتقد أن تحدي القضاء على الجوع يمكن أن يحدد شكل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأن يحفز العمل على الصعيدين الوطني والإقليمي.

رفعت الجلسة الساعة ١٦:٤٥.